

العلاقات السعودية الصينية: التقارب الحذر

الولايات المتحدة للسعودية، أساس هذه العلاقات. وعينت تايوان "ما بو فانج" من طائفة "هوي" الصينية المسلمة سفيراً لها في الرياض، حيث

على أنها الممثل الرسمي للبلاد، وأقامت علاقات رسمية معها في عام 1965. وشكلت حاجة تايوان للاعتراف الدولي وللنفط، إضافة إلى تشجيع

محمود حلمي أوزفه

»

يعتبر التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية هي الفترة الأخيرة، العائق الأهم أمام تطوير العلاقات السعودية الصينية. حيث لا يزال النفوذ الأمريكي والغربي التاريخي في السعودية له أولوية بلا منازع.

“

انعكست التغييرات الهيكلية في النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحالي على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية. وأصبحت السعودية التي كانت منذ تأسيسها على علاقة وثيقة مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة "جزءاً" من الغرب آيديولوجياً وجيوسياسيًّا واقتصادياً في ظل ظروف الحرب الباردة، وشكلت سياستها الخارجية في هذا الإطار.

خلفية تاريخية

بعد الثورة التي قامت في الصين عام 1949، تعاملت المملكة العربية السعودية مع الصين القومية (تايوان)



عقد أول اجتماع رسمي بين البلدين في عُمان عام 1985. واتخذت السعودية موقفاً تجاه مظاهرات ساحة تيانانمن عام 1989 حيث كانت من بين الدول القليلة التي لم تنتقد الأحداث، وأقيمت علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين في عام 1990. وعلى الرغم من توقيع اتفاقية البترول الاستراتيجية خلال زيارة رئيس الوزراء الصيني جيانغ زيمين إلى السعودية في عام 1999، إلا أن الاتفاقية لم يكن لها تأثير في تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية، جراء عدم إمكانية معالجة النفط السعودي المحتوي على الكبريت في المصفاة الصينية آنذاك.

بدأت المفاوضات المنتظمة بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية في عام 2004. حيث أجرى العاهل السعودي الأسبق الملك عبد الله بن عبد العزيز زيارة إلى الصين في يناير/ كانون الثاني 2006، وفي أبريل/ نيسان من نفس العام قام الرئيس الصيني الأسبق هو جينتاو بزيارة السعودية وألقى كلمة في مجلس الشورى. وخلال هذه الزيارات الأولى على مستوى رئيس الدولة، تم توقيع اتفاقيات التجارة والضرائب والتعديلات التقنية. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية مع بنك التنمية السعودي لتقديم قرض لمشروع تطوير مدينة في منطقة سنجان (شينجيانغ). وعلى الرغم من قيام هو جينتاو بزيارة للسعودية للمرة الثانية في عام 2009، إلا أن المملكة لم ترد بزيارة على نفس المستوى منذ ذلك الحين. ولكن، أجرى ولد العهد الأمير محمد بن سلمان زيارة للصين في عام 2019.

ورغم مرور ثلاث سنوات من بدء تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، إلا أن السعودية رفضت في عام 1975 طلب الصين لإقامة علاقات ثنائية. لكن عندما لم تتمكن السعودية في عام 1980 من الحصول على خزانات الوقود طويلة المدى التي طلبتها من الولايات المتحدة طائرات أف-15، بدأت محادثات غير رسمية بين السعودية والصين واشترت منها صواريخ، لكن تبين لاحقاً أنها لن تتمكن من استخدامها. وتم شكل "ما بو فانج" وابنه فيما بعد مجتمع الهوي المسلم في الحجاز. وتطورت العلاقات الثنائية في البداية بدعم تايوان للسعودية في قطاعي الزراعة والصحة، وبعد ذلك في قطاعي البناء والبنية التحتية. وفي عام 1984 وصلت القيمة الإجمالية لمشاركات تايوان في السعودية إلى 1.3 مليار دولار. وخلال تلك الفترة، تجاهلت المملكة العربية السعودية جمهورية الصين الشعبية في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.





الإقليمي بعدها خطيراً ضد المملكة نتيجة تطور العلاقات الصينية مع إيران، كانت تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها مع الصين على الأقل على مستوى مماثل للعلاقات الصينية الإيرانية. وعلى الرغم من سياسات إدارة دونالد ترامب المعادية لإيران، وإلغاء الاتفاق النووي وفرض عقوبات شديدة على إيران والدول التي لها علاقات تجارية واستثمارية مع إيران، إلا أن السعودية لا ترى الولايات المتحدة شريكاً موثوقاً به للغاية جراء سياساتها الفردية والتنازلات فيما يتعلق بالعقوبات على إيران.

تطور التعاون الذي أقيم بين البلدين في مجال الطاقة والتمويل يوماً بعد يوم في العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين. وتحتل السعودية موقعًا جيوسياسيًا واقتصادياً هاماً فيما يتعلق بمشروعمبادرةالحزام والطريق للصين. كل هذه العوامل كان لها تأثير فعال في نقل العلاقات بين السعودية والصين إلى مستوى معين، وهناك احتمالية لتطوير العلاقات

في قضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية. ثالثاً، أدت بعض القضايا مثل أحداث 11 سبتمبر/أيلول، قضية التهديدات الإيرانية للمملكة، وسجل السعودية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى توترات في العلاقات مع الدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، ما دفع الملكة إلى السعي بقوة للبحث عن بدائل غير الغرب، مثل الصين.

قررت الإدارة الأمريكية في إطار سياسة باراك أوباما الخارجية ذات التوجه الآسيوي، تخفيف أعبائها في الشرق الأوسط، وتوفيق اتفاق نووي مع إيران وتحويل ثقلها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. مما دفع السعودية إلى التفكير جليتاً في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وفراغ السلطة الذي سينشأ مع خروج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، ما أدى إلى سعي الملكة للبحث عن بدائل لسد الفجوة. وفي هذا السياق، فإن السعودية التي ترغب في منع اكتساب ميزان القوى

تطور التجارة بين البلدين بسرعة في القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت السعودية في عام 2005 أكبر مورد للنفط للصين. ومع وصول حجم التجارة بين الصين وال السعودية إلى 32 مليار دولار في عام 2008، أصبحت المملكة أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا. خلال هذه الفترة، ازدادت الاستثمارات السعودية في الصين بشكل كبير. كما تم توقيع اتفاقية التكنولوجيا النووية الإسلامية بين البلدين في عام 2012. وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الثنائية، أصبح استيراد النفط السعودي مهمًا للصين كما أصبح استيراد الأسلحة من الصين مهمًا للسعودية. وبالإضافة إلى ذلك، اشتريت السعودية الأسلحة الصينية التي لم تستطع الحصول عليها من حلفائها الغربيين.

محددات العلاقات السعودية الصينية

على الرغم من الزيارات رفيعة المستوى بين الصين وال السعودية، إلا أن العلاقات اقتصرت على المجالات الاقتصادية والتجارية، ولم يتم التطرق إلى القضايا السياسية. وهناك عدد من العوامل التي أثرت في تعزيز العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة. في البداية، أصبحت الصين زبوناً مهماً للغاية للنفط السعودي ومنطقة استثمار منتجة لرأس المال النفطي السعودي (البترودولار) وهذا شجع على تطوير العلاقات. ثانياً، تعتبر الصين مورداً غير مزعج للسعودية، خاصة في مجال التسلح، ولا تسبب أي مشاكل

إيران وتجارة النفط بين البلدين يزعج السعودية. ولذلك فإن شبكة العلاقات المعقدة التي طورتها الصين مع الولايات المتحدة وروسيا وإيران والعلاقات السعودية مع روسيا والولايات المتحدة في سياق الطاقة، ستحدد مستقبل العلاقات السعودية الصينية.

وفي النتيجة، من السابق لأوانه القول إن الصين يمكن أن تكون بدليلاً في علاقاتها مع السعودية عن الولايات المتحدة والدول الغربية. غير أن هناك زيادة في احتمالية أن ترى السعودية مكانة الصين الحالية التي وصلت لها في النظام العالمي على أنه مخرج لها عندما تدخل علاقات السعودية مع الغرب في أزمة. وإضافة لذلك، فإن حقيقة أن الصين والسعودية لديهما أنظمة غير ديمقراطية فهذا يمثل عنصراً مؤثراً في تعزيز العلاقات بين البلدين. وبسبب زيادة عدد السكان وانخفاض الإمكانيات التي يوفرها النفط في السعودية فقد وصلت إلى مرحلة لن تكون فيها السعودية دولة ريعية. حيث أن التصنيع مطلوب لمشاركة الناس في الإنتاج. وأفضل مثال للسعودية فيما يتعلق بالتصنيع في الأنظمة غير الديمقراطية هو الصين. وباختصار، على المدى الطويل، قد تخسر الولايات المتحدة بلداً مثل السعودية التي فضلت الاحتفاظ بها كملكية مطلقة في المنطقة، لصالح الصين. ■

محمود حلبي أوزيف: أكاديمي من تركيا. أستاذ مشارك دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة أسطنبول. مدير المنشورات غير الدورية في مركز أورسام.

التحتية في البلاد لاسيما الطاقة، من قبل الشركات الغربية إلى حد كبير. وفي الآونة الأخيرة، كان للاستثمارات التي قامت بها الصين في السعودية وطبيعة مرحلة الخخصصة المنفذة في هذا الإطار دور في إزعاج الولايات المتحدة، وتحاول الأخيرة الحد من أنشطة الصين في السعودية. وتعد الكيانات البيروقراطية للسعودية التي أنشأتها المؤسسات الأمريكية أحد العوامل المهمة التي تمنع هذا البلد من تطوير علاقاته مع دول أخرى مثل الصين. كما يتم استثمار رأس المال النفطي السعودي بشكل كبير في الدول الغربية. وليس من السهل أن يتم نقل هذا الزخم إلى دول أخرى بخطوات بسيطة وسريعة. إن الاتجاه المتزايد للسعودية من أجل استخدام اليوان الصيني بدلاً من الدولار يهدد العملة الاحتياطية العالمية للدولار، وهذا الوضع يشكل تحدياً خطيراً للولايات المتحدة. كما تسبب بعض تطورات العلاقات السعودية الصينية مثل التعاون المشترك في إنشاء البنية التحتية للجيل الخامس لشركة هواوي وواردات الأسلحة الصينية للسعودية والاتفاقيات النووية بين البلدين، في تصاعد حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في هذا البلد.

من ناحية أخرى، يجب عدم المبالغة في دور السعودية في مشروع مبادرة الحزام والطريق. وفي سياق هذا المشروع يتبعن على الصين أن تعطي اهتماماً أكبر لإيران بسبب موقعها الجيوسياسي. كما أن العلاقات بين إيران والصين أقدم بكثير وأعمق وأكثر متانةً من العلاقات السعودية الصينية. إضافة إلى أن تأثير الصين في

بسكل أكبر. لكن رغم ذلك، هناك أيضاً عوامل تمنع العلاقات بين البلدين من تجاوز مستوى معين.

يعتبر التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في الفترة الأخيرة، العائق الأهم أمام تطوير العلاقات السعودية الصينية. حيث لا يزال النفوذ الأمريكي والغربي التاريخي في السعودية له أولوية بلا منازع. وما زالت مجالات البنية التحتية الاقتصادية والسياسية والعسكرية للسعودية مندمجة بشكل كبير مع الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة. وتمثل الولايات المتحدة المظلة الأمنية ليس فقط في السعودية، ولكن في الشرق الأوسط بأكمله. وفي هذا الصدد تقوم الصين ببعث رسائل مفادها أنها لا تنوى توسيع دور جديد في المنطقة في هذه المرحلة. ويمكن القول إن الولايات المتحدة لا ترغب في تقديم أحد من منافسيها مثل الصين لمحاكاة المظلة الأمنية التي توفرها للشرق الأوسط. وربما يمثل (فشل) الولايات المتحدة في منع هجمات أذرع إيران وميليشياتها على منشآت أرامكو النفطية رسالة إلى المملكة العربية السعودية في هذا السياق.

لا يمكن تغيير الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين السعودية والدول الغربية في هذه الظروف الدولية لصالح دول مثل الصين على المدى القصير. حيث تعتبر واردات السعودية من الأسلحة من الدول الغربية بأعلى معدلاتها في العالم، ويتم تنفيذها بأساليب فريدة من نوعها. كما يتم تنفيذ وتشغيل استثمارات الصناعة والسياحة والبنية